مدير عام الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة تعز لصحيفة (14 أكتوبر) :

(600) نوع من الصخور في المحافظة بعضها يتطابق مع المواصفات العالمية لصناعة الاسمنت

النحاس والنيكل في منطقة الحامورة يمكن استغلالهما في صناعات مختلفة

تعتبر بلادنا اليمن من الدول النامية وهي بأمس الحاجة إلى استثمارات حقيقية وطنية وعربية وأجنبية للخروج باقتصادنا الوطني مما يعيشه من ركود وإيجاد مشاريع تنموية من خلال الترويج لجذب المستثمرين والتعريف بأهم المجالات الاستثمارية في بلادنا ومنها محافظة تعز التي تمتاز باعتدال مناخها وتنوع تضاريسها بين الجبال والسهول والسواحل ووجود خامات عديدة لم تستغل بعد وفرص استثمارية صناعية وسياحية وخدمية مازالت تنتظر المستثمرين بالإضافة إلى أن ما سيشجع المستثمرين وجود عوامل جذب رئيسية في محافظة تعز منها البيئة التجارية وسوق كبيرة وبنية تحتية لا بأس بها وعمالة فنية ماهرة حيث يعلم الجميع أن محافظة تعز تعد الأولى بين محافظات الجمهورية من حيث الكثافة السكانية والتعليم ووجود الأيادي العاملة الرخيصة والماهرة.

حول فرص الاستثمار المتاحة بتعز التقينا مدير عام فرع الهيئة العامة للاستثمار الأخ/ محمد صالح محسن العيسائي الذي سلط الضوء على هذه الفرص الاستثمارية المتاحة بمحافظة تعز في المجالات التالية :

التقاه/ محمد عبده سيف

الاستثمار في القطاع الزراعي

المنتجات الحيوانية من حيث إنتاج الحليب السائل حيث يقدر استهلاك المحافظة بـ (36278) طناً والمتوفر حالياً (11643) طناً وإنشاء مجمعات تجميع الحليب السائل تمهيداً لنقله وتسويقه إلى معامل تصنيع منتجات الألبان وهذه تترافق مع إنشاء مزارع الأبقار الخاصة بالحليب وإنتاج اللحوم الحمراء حيث يقدر استهلاك المحافظة منها بـ (15164) طناً بينما المنتج منها حالياً 3761 طناً. إنتاج لحوم الدواجن حيث يقدر الاحتياجات (25467) طناً بينما يوفر حالياً 5884 طناً وإنتاج البيض تقدر الاحتياجات الاستهلاكية لها في المحافظة 1105 ملايين بيضة منها حالياً 481 مليون بيضة وإنتاج العسل للاحتياجات الاستهلاكية في المحافظة 1177 طناً يوفر منها 3.4طن فقط. فيتضح أن سوق المحافظة فيه عجز كبير وبحاجة إلى تغطية إضافية وأن سوق الجمهورية بحاجة ماسة أكثر لذلك تعتبر الفرص الاستثمارية ملحة جداً في هذا المجال.

في قطاع الثروة السمكية مجال الإنتاج السمكي

تتوفر في محافظة تعز بيئة استزراع وتربية الأسماك والأحياء البحرية واستغلال طاقة الشباب من خلال الاستثمار المشترك ومجال الصناعات السمكية بإقامة معامل ومنشآت التحضير ومعالجة الأسماك واستغلال مخلفات الأسماك وإقامة مصانع ومعامل إنتاج الثلج والتعبئة والتغليف وتعليب المنتجات السمكية.

ومجال التسويق الداخلي إقامة وتجهيز منشآت عرض وتداول المنتجات السمكية وإقامة ثلاجات كبيرة ومتوسطة للخزن والتجميد وإقامة معامل وورش إنتاج أشباك الصيد وتوسيع وتحسين مصانع ومعامل تصنيع القوارب.

في قطاع الثروة المعدنية والمحاجر

يمكن استغلال خام النحاس والنيكل في منطقة الحامورة واستغلال التمعدنات في نطاق المنارة والشقات الرجيمة والزبيرة وتقويم واستغلال تمعدنات الحديد والتيتانيوم في منطقة المقاطرة والأحكوم.

استغلال الزيولانت في منطقة العدنة ومنطقة وادي العقمة ومنطقة المخا والبرح والمغناطيس.

علماً بأن الزيولانت الطبيعي يدخل في عدد كبير من المجالات الزراعية والصناعية والبنية كغذاء للمواشي والدواجن وأحواض تربية الأسماك وكذلك كمادة مخصبة وفي صناعة المنظفات والاسمنت والورق والمطاط أما في مجال البيئة فيستخدم في تنقية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

إن هذا النوع من الاستثمار لا يتطلب تكنولوجيا متقدمة وبالتالي يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مقارنة بما تحتاجه الأنواع الأخرى من الخامات.

كما يمكن استغلال الصخور الصناعية في تعز التي تمتاز بتنوع فريد من ناحية اللون والأشكال حيث تصل أنواعها إلى 600 نوع وتمثل صخور الحجر الجيري والرخام والجرانيت إضافة إلى الرمل الليكي حيث تتواجد في مناطق البرح وجبل القصير في شرعب وتتطابق مع المواصفات العالمية في خصائصها وصلاحيتها لصناعة الاسمنت وما يستغل منها هو ما يوجد في منطقة البرح أما صخور الرخام فتوجد بكميات كبيرة في المحافظة في منطقة جبل العرف في البرح ووادي مقصب في الوازعية وشبان الصلو.

وأما الجرانيت فتتواجد في جبل صبر وادي العقمة جبل سورق وادي عنقية والمغاليس ووادي الشويفة وأما الرمل السلكي فيتواجد في جبل الهجر والمعينة وهيجة العلب وهيجة العبد وجبل الزنوب وجبل حورة وهيجة القاضي وجبل الصلو وهي مادة أساسية في صناعة الزجاج.

الاستثمار في المجال السياحي

الاستثمار في مشروعات ثقافية ذات طابع تاريخي وسياحي مثل تأهيل المدارس والمساجد والمكتبات القديمة ما يجعلها مزارات سياحية.

مشروعات سياحية ذات طابع تاريخي

صيانة وترميم الأسوار والقلاع والمعالم التاريخية ذات الطابع السياحي مثل قلعة الدملؤة وقلعة المقاطرة وقلعة مؤيمرة وحصن منيف وحصن المدان إضافة إلى تأهيل الأسواق القديمة والسماسر والاستثمار في مشروعات ذات طابع ثقافي ديني مثل تأهيل مدينة الجند، إضافة إلى صيانة المساجد ذات العمق التاريخي وكذا الديني والاستثمار في مشروعات سياحية ذات طبيعة علاجية مثل تأهيل ورفع كفاءة الحمامات الطبيعية واستغلال عيون المياه المعدنية للأغراض الطبية والسياحية والاستثمار في سياحة الغطس والسياحة الساحلية فالمحافظة تمتلك شواطئ الزهاري بالمخا شمالاً وعليه بالإمكان إقامة فنادق وقرى سياحية وحدائق وأندية ترفيهية.. الخ.

الاستثمار في القطاع الصناعي

المجال الصناعي استثماري خصب وتتوافر في المحافظة كل مقومات الصناعات التي تتطلبها المحافظة والبلد بشكل عام وتتمثل في التالي:

الصناعات الاستخراجية مثل الرخام والزجاج والجبس والنورة والصناعات التحويلية غذائية تعليب أسماك، المعلبات الغذائية، والفواكه والمربيات والمنسوجات والجلود والملابس والأقمشة والمظلات والسجاد والأحذية والصناعات الورقية إنتاج ورق الصحف تصنيع الأوراق المستخدمة والصناعات الكيماوية صودا الكاوية وإطارات السيارات وأفلام التصوير ومواد البناء والأسمنت والأدوات الصحية ومعدات التشييد والبناء والأسياخ الحديدية. الصناعات المعدنية والمنزلية والمسامير والمناشير والأدوات الزراعية. الصناعات الكهربائية وتجميع وتركيب عدادات المياه والكهرباء والخلاطات والمراوح والمكيفات والتلفزيونات والمصابيح وسخانات المياه والراديوهات وإقامة مراكز تركيب وصيانة الأجهزة التلفزيونية والكمبيوترات وصناعة أسلاك الكهرباء وإعادة تصنيع المخلفات وإعادة تنقية الزيت المستخدم، إعادة تصنيع البطاريات، تكرير غاز التبريد، طحن وإعادة تصنيع الإطارات المستخدمة. وهناك صناعات أخرى، المشتقات النفطية والغاز والحديد الخردة وتجميع السيارات وسائل الإنتاج الزراعي والأدوية والنظارات وإطارات النظارات وورش مركزية متكاملة لإنتاج قطع غيار الدراجات الهوائية.

الاستثمار في مجال التعليم المهني والتقني مجال وبرامج التعليم الموازي وبرامج المشاريع الإنتاجية الدراسية والتعليم التعاوني والتعليم الثنائي.

الاستثمار في مجال التعليم العالي :

العلوم التطبيقية، العلوم الإنسانية، العلوم الإدارية، البحوث العلمية.

التعليم الرسمي : التوسع في التعليم الأهلي إنشاء مدارس ابتدائية إعدادية ثانوية والمدارس التخصصية للموهوبين والمتفوقين.. الخ.

مدير البحث الجنائي في م/عدن لـ(14 أكتوبر):

الجريمة أصبحت علماً قائماً بحد ذاته

البحث الجنائي يتطور باستمرار لمواكبة عالم الجريمة

مجتمعنا لا يعرف الجريمة كما هي لدى المجتمعات الأخرى

لدى إدارة البحث الجنائي مختبر حديث لكشف الجرائم الغامضة

الأمن والأمان أساس التطور والنهوض في أي مجتمع،ومن دون أمن لا يمكن لأي مجتمع أن ينهض بأسباب التطور والازدهار وبالأمن يقاس تحضر أي أمة.

من هذا المنطلق أرتأت صحيفة 14 أكتوبر النزول إلى إدارة البحث الجنائي في محافظة عدن،وذلك لتسليط مزيد من الأضواء على دور البحث الجنائي في استتباب الأمن،وعلى أهم وأحدث التطورات التي أدخلت إلى جهاز البحث الجنائي.وكذلك للتطرق إلى الجرائم بشكل عام،ودور هذا الجهاز الحساس في كشفها وضبطها وضبط المجرمين.

وفي مبنى إدارة البحث الجنائي،كان لنا هذا اللقاء مع الأخ العقيد/هادي علي عبيد...

مدير البحث الجنائي في المحافظة الذي بدأ حديثه معنا قائلاً:

أجرت اللقاء/ ياسمين أحمد علي

في البداية نرحب بصحيفة 14 أكتوبر وبمندوبتها في إدارة البحث الجنائي م/عدن.

أما عن إدارة البحث الجنائي فأحب أن أوضح أن هذه الإدارة تتبع إدارة أمن عدن،وتشكل جزءاً من المؤسسة الأمنية التي تكرس كل إمكانياتها للحفاظ على أمن الوطن وراحة وسكينة المواطن.

وعن الجريمة،وعالم الجريمة تحدث قائلاً:.

الجريمة،أصبحت علماً قائماً بحد ذاته،وعلينا في البحث الجنائي أن نتطور باستمرار حتى نتمكن من مواكبة عالم الجريمة،على الرغم من أن مجتمعنا لا يعرف الجريمة كما هي لدى بعض المجتمعات الأخرى سواءً من حيث الخطورة أم من حيث الكثرة والنوعية.

واستطرد قائلاً :

نحن في إدارة البحث الجنائي نسعى إلى مختلف الإدارة الأمنية في المحافظة،لما لهذه الأفعال من تأثير على حياة المواطنين وأمنهم واستقرارهم وبالتالي ينعكس ذلك على تنمية وتطور مجتمعهم.

وأضاف قائلاً:

إذا تحدثنا عن المؤشرات الإحصائية التي ترتكز عليها الحالة الأمنية في المحافظة خلال النصف الأول من عام2009م فسنجدها كما يلي:

بلغ إجمالي البلاغات خلال النصف الأول من العام2009م (2436) بلاغاً يقابلها النصف الأول من العام الماضي2008م (2331) بلاغاً بزيادة(105)بلاغات وبنسبة٪4,5 وهي موزعة حسب التالي:-

البلاغات الجنائية

بلغ عدد البلاغات الجنائية خلال النصف الأول من العام2009م (1793) بلاغاً جنائياً يقابله خلال النصف من العام الماضي 2008م(1767) بلاغاً جنائياً بزيادة (26) بلاغاً جنائياً وبنسبة٪1,4.

الحوادث المرورية

بلغ إجمالي الحوادث المرورية خلال النصف الأول من العام 2009م(567) حادثة يقابلها خلال النصف الأول من العام2008م(491) حادثة مرورية بزيادة(76) حادثة وبنسبة٪15,4.

الحوادث غير الجنائية

بلغ إجمالي البلاغات خلال النصف الأول من العام2009م (76) بلاغاً يقابله خلال النصف الأول من العام 2008م (73) بلاغاً بفارق (3) بلاغات وبنسبة٪4,1.

أما بالنسبة لتوزيع الجرائم حسب النوع فهي كالتالي:

الجرائم ذات الخطر=12جريمة

الجرائم الواقعة على الأشخاص=597 جريمة

الجرائم الخاصة بالزنا وهتك العرض=499جريمة

جرائم التزوير=10جرائم

الجرائم التي تقع على المال=606جرائم

الجرائم الماسة بالوظيفة العامة=59جريمة

الجرائم الماسة بالاقتصاد=جريمة واحدة

الجرائم المخلة بالعدالة=5جرائم

الجرائم العلنية والنشر=6جرائم

تم ضبط(1723) بلاغاً جنائياً أما التي لا زالت قيد البحث والتحري(4)بلاغات.

أما البلاغات التي لا زالت مجهولة(68) بلاغاً جنائياً، الخسائر البشرية وفيات16ذكراً وأنثى واحدة.

إصابات(420) ذكراًو 63أنثى

إجمالي الخسائر المادية للجرائم والبلاغات الجنائية(760781810)ريالات .

إجمالي الخسائر المادية المستعادة منها (382500) ريال .

المتهمون البالغون: (2337)ذكراً و 86 أنثى

المتهمون الأحداث:(156)ذكراً و7 إناث

أسباب ارتكاب الجرائم

أ- إدمان=320

ب) انحراف خلقي=7

ج)أخطاء=12

ح)كسب مادي=478

ت)نزاع شخصي=663

خ)أسباب أخرى=285

أساليب ارتكاب الجرائم:

أخفاء=2

بيع=2

تسلق=23

تقليد=2

كسر=21

احتكاك=15

المستوى التعليمي للمتهمين

أمي=484 متهماً

أساسي=1184متهماً

ثانوي=778 متهماً

جامعي= 140 متهماً

المستوى الوظيفي للمتهمين

بدون عمل=911

قطاع خاص=925

حر=214

موظف=343

طالب=118

عسكري=113

ربة بيت=62

الانتحار= 3ذكور بالغين و 57حدثاً

بلغ عدد حالات الانتحار 3حالات خلال النصف الأول من عام2009م وهي من الذكور البالغين.

إدخال أحدث الوسائل المتطورة في عالم البحث والكشف عن الجريمة بمختلف أنواعها. وتحت أي ظروف أو طوارئ.

ونمتلك في إدارة البحث مختبراً جنائياً حديثاً،يساعدنا على كشف كثير من الملابسات،خصوصاً في الجرائم الغامضة،من حيث رفع البصمات ومطابقتها،وكذا فحص المستندات وبيان المزورة منها والحقيقية.

وعن سؤالنا كيفية الوقاية من الجريمة،وما هي الطرق المثلى لمكافحتها؟..أجاب بالقول:

الوقاية من الجريمة وطرق مكافحتها أمران استحوذا وما زالا يستحوذان على جهود رجال الأمن في البحث الجنائي وفي